البحوث

تحويلات العمال من الدول العربية النفطية وخيارات السياسة[١]

د. محمد إبراهيم السقا*

مقدمة:

تنصرف تحويلات العمال المهاجرين إلى ذلك الجزء من الدخل الذي يتم تحويله من الدول المستوردة للعمالة إلى الدول المصدرة بصورة نقدية أو عينية ، سواء بالعملة المحلية لدولة الأصل أو بالعملات الأجنبية ، وسواء أكان ذلك من خلال قنوات التحويل الرسمية أو غير الرسمية ، وعلى الرغم من أن هذه التحويلات تمثل تدفقات للمدخرات الخاصة بالمهاجرين ، إلا أن قرار التحويل يعتمد على مجموعة كبيرة من المتغيرات ، منها ما يعزى إلى المهاجرين أنفسهم ، ومنها ما ينصرف إلى الدول المستوردة للعمالة ، ومنها ما يتعلق بالدول المصدرة للعمالة ، وتتم تحويلات المهاجرين أساسا لتحقيق غرضين ، إما لتمويل احتياجات أسرة المهاجر في دولة الأصل ، أو للاستثمار في الأصول الاستثمارية المختلفة في الدول المصدرة للعمالة أو في الدول الأخرى .

وتهتم الكتابات الاقتصادية عن تحويلات المهاجرين أساسا بدراسة آثارها الاقتصادية على الدول المصدرة للعمالة[٢] . فضلا عن أن القليل منها ما يهتم بالجوانب المتصلة بالسياسة الاقتصادية نحو التحويلات . ولذلك تعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تتناول أثر التحويلات على الدول المستوردة للعمالة وخيارات السياسة التي يمكن لهذه الدول اتباعها حيال التحويلات ، إذ لم تتناول أي من الدراسات السابقة عن تحويلات المهاجرين خيارات السياسة التي يجب اتخاذها من قبل الدول المستقبلة للعمالة للحد من تدفق التحويلات خارج اقتصادياتها ، بهدف تعظيم النسبة التي يتم امتصاصها من هذه التحويلات من قبل الاقتصاديات المحلية للدول المضيفة .

---

* قسم الاقتصاد ـ كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الكويت

(١) يود الباحث أن يشكر إدارة الأبحاث بجامعة الكويت لما قدمته من دعم مالي للمشروع البحثي الممول بواسطتها رقم CC023 والمستلة منه هذه الدراسة ، كما يود الباحث أن يقدم عميق شكره لمحكمي هذه الدراسة على ملاحظاتهما القيمة حول الدراسة والتي أسهمت في تحسينها بصورة جوهرية .

(٢) انظر على سبيل المثال :

Appleyard (1988), Arnold (1990), Frankhouser (1995), Hoddinott (1994), Katseli, & Glytsos (1993), Lucie & Zimmermann, (1992), Markle & Zimmermann (1992), Wahba (1996), Russel (1986), Choucri (1986).

من ناحية أخرى ففي دراسة عن محددات تحويلات المهاجرين إلى الدول المصدرة للعمالة توصل الباحث إلى النتائج الآتية[٣] : إن اتجاه المهاجرين نحو التحويل إلى دول الأصل يرتبط بمعدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول ، فكلما ارتفعت معدلات النمو كلما زادت المدخرات المحولة لأغراض الاستثمار ، والعكس . كذلك اتضح وجود علاقة طردية بين معدلات التضخم في دول الأصل وتحويلات المهاجرين ، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين فروق معدلات الصرف الرسمية والحقيقية لدول الأصل وتدفق التحويلات إليها ، فكلما كانت معدلات الصرف الرسمية غير واقعية كلما قل تدفق التحويلات إلى تلك الدول . كذلك فإن هناك علاوة طردية بين مستوى الدخول في الدول المستوردة وتدفق التحويلات . أما أهم النتائج التي تهم الدول المستوردة للعمالة فهي أن تدفق التحويلات خارج هذه الدول يعد حساسا للغاية لفروق معدلات الفائدة بين تلك الدول ودول الأصل ، فكلما كانت معدلات الفائدة في دول الأصل غير واقعية كلما قل اتجاه المهاجرين نحو التحويل إليها ، وأخيرا فإن ارتفاع درجة عدم الاستقرار السياسي لدول الهجر يؤدي إلى زيادة تدفق التحويلات خارج هذه الدول .

ولقد ساعدت وفرة الصرف الأجنبي للدول العربية النفطية في أعقاب زيادة أسعار النفط في نهاية عام ١٩٧٣ على إهمال قضية تدفق تحويلات العمال المهاجرين إلى الخارج . غير أنه مع ميل أسعار النفط نحو التناقص وما صاحبها من تراجع مواردها المالية ، أخذت الصعوبات المالية تواجه هذه الدول ، خصوصا بعد حرب الخليج ، مما جعل هذه التحويلات تمثل ضغطا واضحا على المتاح من أرصدة الصرف الأجنبي لهذه الدول ، فقد بلغت تحويلات العمال من الدول العربية النفطية مستويات كبيرة ، بما يتطلب محاولة الحد من التدفق الخارجي لهذه التحويلات ورفع قدرة الاقتصاديات النفطية على الاستفادة منها ، وهذا تجدر الإشارة إلى أن عملية رفع درجة الامتصاص ليس المقصود منها تحقيق مصالح الدول المستوردة للعمالة فقط . فلاشك في أن خلق فرص الاستثمار المجزي لمدخرات العمال المهاجرين سوف يعود بالنفع على كل من الدول المستوردة للعمالة والعمال المهاجرين أنفسهم .

ويهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تدفقات التحويلات على الدول العربية النفطية المستوردة للعمالة وخيارات السياسة التي يمكن اتخاذها من جانب هذه الدول لامتصاص أكبر قدر ممكن من تحويلات العمال في اقتصاديات هذه الدول . حيث نقوم في البداية بدراسة محددات تدفق

(٣) انظر : El-Sakka, M.I.T. (1997) "*Migration Remittances: Policy Options for Host and Countries of Origin*", Research Administration, Kuwait University, Project No., CCo23, final report.

هذه التحويلات سواء ما يتعلق منها بالمهاجرين أو بالدول المستوردة للعمالة أو بدولة الأصل ، ثم نقوم بتحليل التحويلات من الدول العربية النفطية وأهميتها النسبية للدول النفطية ، وأخيرا نتناول خيارات السياسة التي يمكن للدول العربية النفطية الاستفادة منها للحد من التدفق الخارجي للتحويلات .

٢- منهجية ومشكلات الدراسة:

تركز الدراسة على مجموعة الدول المصدرة للنفط في المنطقة العربية ، وقد وقع الاختيار على هذه الدول على أساس أنها هي الوحيدة تقريبا التي تواجه هجرة في اتجاه واحد إلى الداخل . إذ تمثل العمالة المهاجرة إلى هذه الدول عماد أسواق العمل فيها ، ولهذا السبب فإنها تواجه تدفقا صافيا ضخما لتحويلات العمال إلى الخارج . أما باقي الدول المستوردة للعمالة في العالم فإنها تواجه هجرة إلى الداخل وإلى الخارج في آن واحد ، ومن ثم تكون تحويلات للعمال في كلا الاتجاهين ، فضلا عن ذلك فإن تحويلات العمال خارج مجموعة الدول النفطية تمثل أعلى مستوى لتحويلات العمال بين مجموعة الدول المستقبلة للعمالة في العالم(٤) .

وحيث إن هدف البحث هو دراسة أثر التحويلات الخاصة بالعمال خارج الدول النفطية على اقتصادياتها ، فقد قمنا بجمع البيانات المتاحة عن تدفقات تحويلات العمال خارج هذه الدول ، ثم قمنا بحساب بعض المؤشرات الخاصة بالتحويلات ، وبصفة خاصة قمنا بحساب نسب تحويلات العمال إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية ، ونسب تحويلات العمال إلى صادرات هذه الدول ، وكذلك إلى احتياطياتها الدولية . وباستخدام نتائج النموذج القياسي الذي تم تطبيقه في (١٩٩٧) El-Sakka سوف نقوم بمحاولة تحليل خيارات السياسة التي يمكن للدول النفطية اتباعها للحد من تدفق تحويلات العمال خارج اقتصادياتها .

ولقد تم تجميع البيانات عن التحويلات من الكتاب السنوي لموازين المدفوعات الذي يصدره صندوق النقد الدولي تحت عنوان Balance of Payments Yearbook . كذلك تم اتباع منهج البنك الدولي في تعريف تحويلات المهاجرين (انظر Swamy 1981) . ووفقا لهذا المدخل فإن

(٤) لمزيد من التفصيلات حول التحويلات الدولية للعمل انظر ,El-Sakka .

زيادة عمليات التحويل . كما أن هذه التحويلات تسهم في تعميق أثر أية أزمة اقتصادية أو سياسية طارئة تتعرض لها هذه الدول ، وذلك من خلال تزاحم المهاجرين على تحويل مدخراتهم إلى الخارج لتفادي الآثار الناتجة عن هذه الأزمات في الدول المستوردة للعمالة .

٤ـ محددات التحويلات

تعتمد تحويلات العمال المهاجرين على ثلاث مجموعات من العوامل ، وهي العوامل التي تنصرف إلى العمال المهاجرين أنفسهم ، والعوامل التي تنصرف إلى الدول المستوردة للعمالة ، والعوامل التي تنصرف إلى دول الأصل . ولا يجب الخلط بين هذه العوامل ومجموعة العوامل المؤثرة على الهجرة ذاتها ، والتي يطلق عليها عوامل الدفع Push والجذب Pull ، إذ تنصرف هذه العوامل الأخيرة إلى محددات قرار الهجرة والانتقال من دولة الأصل إلى الدول المستوردة للعمالة ، وفيما يلي نتناول العوامل المؤثرة على التحويلات بشيء من التفصيل .

١/٤ ـ العوامل التي تنصرف إلى العمال المهاجرين:

تنصرف هذه العوامل إلى الخصائص الديموجرافية للمهاجرين ، مثل العمر ، والنوع ، ومستوى التعليم ، والحالة الاجتماعية ، وعدد الأطفال ، وعدد أفراد الأسرة المقيمين فعلا مع المهاجر في الدولة المضيفة ، وطبيعة الصلات التي تربط بين المهاجر وأفراد عائلته في دولة الأصل . كذلك فإن المستوى الوظيفي للمهاجر يلعب دورا هاما في تدفق التحويلات إلى دولة الأصل (٧) فالعمال ذوو المستويات الوظيفية العليا عادة ما يصطحبون أسرهم إلى الدول المستوردة للعمالة ، ومن ثم يتوقف أو يقل ذلك الجزء من تحويلاتهم الذي يتم لتمويل احتياجات أسرهم في دولة الأصل . كذلك فإن وعي هؤلاء المهاجرين بفرص الاستثمار في الداخل والخارج قد يجعلهم يعزفون عن تحويل مدخراتهم إلى بلادهم إذا كانت فرص الاستثمار المربح في هذه الدول محدودة . أما بالنسبة للعمال ذوي المستويات الوظيفية المنخفضة ، فإنهم عادة ما يقومون بتحويل مدخراتهم إلى دولة الأصل لتمويل احتياجات أسرهم ، كما أن نقص وعيهم بفرص الاستثمار المتاحة خارج دولهم يدفعهم إلى تحويل جميع مدخراتهم إلى دول الأصل عند انتهاء إقامتهم في الدولة المضيفة .

---

(٧) انظر : Serageldin et. al (1981) .

٢/٤ـ العوامل التي تنصرف إلى الدول المستوردة للعمالة:

على الرغم من أنه قد يبدو أن التحويلات تتحدد بالسلوك الخاص للعمال المهاجرين ، إلا أن العوامل الخاصة بالدول المستوردة للعمالة تلعب دورا هاما في تحديد معدلات تدفق التحويلات إلى خارج هذه الدول . فتحويلات العمال المهاجرين لا تعد متغيرا خارجيا Exogenous بالنسبة لاقتصاديات الدول المستوردة للعمالة . ولا شك في أن دراسة اقتصاديات هذه الدول في إطار أي نموذج اقتصادي كلي كبير الحجم ، فسوف يشمل تناول التحويلات كأحد المتغيرات الداخلية Endogenous ، أي تلك التي تتحدد من داخل النموذج ، إذ أن المتغيرات الاقتصادية للدولة المضيفة تلعب أيضا دورا هاما في تحديد حجم التدفق الصافي للتحويلات إلى الخارج . وبصفة عامة يعتمد التدفق الخارجي للتحويلات من الدول المستوردة للعمالة على مجموعة متنوعة من العوامل هي :

أولا : إن معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقلب في النشاط الاقتصادي للدولة المضيفة يؤثران في الطلب على العمال المهاجرين ، فعلى الرغم من أن الطلب على العمال المهاجرين يعتمد على ظروف فائض الطلب في أسواق العمل لهذه الدول ، فإنه بفرض أن العرض من العمال المهاجرين مرن مرونة لا نهائية ، وهو ما ينطبق إلى حد كبير على ظروف عرض العمال المهاجرين إلى الدول العربية النفطية ، فإن معدلات النمو الاقتصادي ودرجة التقلب في مستوى النشاط الاقتصادي في هذه الدول سوف تحدد اجمالي عدد العمال المهاجرين ، وبشكل عام فإن معدلات النمو الاقتصادي تحدد مستويات الأجور التي يحصل عليها المهاجرون من خلال وظائفهم .

ثانيا : إن معدل التضخم في الدول المضيفة يحدد كمية المدخرات التي يمكن أن يحققها العمل في أثناء إقامتهم فيها ، إذ يترتب على ارتفاع معدل التضخم في الدول المضيفة تخفيض مستوى الأجور الحقيقية للعمال المهاجرين ومن ثم مستويات مدخراتهم وتحويلاتهم ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن التغيرات في الأجور الحقيقية للعمال المهاجرين عادة لا تتماشى مع التغيرات في مستوى الأسعار في الدول المستوردة للعمالة .

ثالثا : إن معدلات العائد على الأصول الاستثمارية المختلفة ، وبصفة خاصة الأصول المالية ذات السيول المرتفعة ، في الدول المستوردة للعمالة تؤثر في اتجاه العمال المهاجرين نحو تحويل مدخراتهم إلى دول الأصل . إذ عادة ما يقبل المهاجرون على استثمار مدخراتهم في أصول ترتفع

درجة سيولتها بشكل عام حتى تسهل عملية تحويل المدخرات إذا ما طرأ من العوامل ما يقتضي العودة السريعة للعمال . وقد تبدو أهمية هذا العامل بشكل واضح في حالة دول الخليج بالمقارنة بالدول الأخرى المستقبلة للعمالة في العالم . حيث تتسم الهجرة إلى دول الخليج أساسا بأنها هجرة مؤقتة ، ذلك أن احتمالات حصول المهاجرين على حق الإقامة الدائمة أو الجنسية ، بعكس الحال في باقي الدول المستوردة للعمالة ، تعد شبه مستحيلة ، ومن ثم ينخفض الحافز لدى المهاجرين نحو محاولة استثمار مدخراتهم في أصول استثمارية طويلة الأجل في هذه الدول . أما في الأجلين القصير والمتوسط فإن هناك إمكانية أن يحاول المهاجرون الاستفادة من فروق معدلات العائد من الاستثمارات المالية قصيرة الأجل ومتوسطته بين الدول النفطية ودول الأصل .

رابعا : إن التحولات من الدول المستوردة للعمالة تعتمد أيضا على نظرة هذه الدول إلى تحويلات العمال من حيث هيكل القيود الرقابية المفروضة من جانبها على عمليات التحويل ، وبالنسبة للدول النفطية فإننا نجدها تنقسم إلى قسمين ، القسم الأول ويضم كلا من ليبيا والعراق ، واللتين تشترطان ألا يزيد ما يتم استبداله عن عملتها المحلية إلى عملات أجنبية للعمال المهاجرين عن نسبة معينة من إجمالي الأجور السنوية لهؤلاء العمال ، فقد كان العراق يفرض حدا أقصى حول النسبة التي يمكن تحويلها من الدخل السنوي بـ ٧٥٪ . ومع قيام الحرب العراقية الإيرانية تم تخفيض هذه النسبة إلى ٥٠٪ ، كذلك أدت الصعوبات المالية التي واجهها العراق إلى الحد من تدفق التحويلات العينية إلى الخارج ، أما في ليبيا فإن النسبة تتمثل في تحويل ٦٠٪ على الأكثر من الدخول المكتسبة في ليبيا ، والتي تتم حاليا بالفرنك السويسري ، بسبب ظروف العلاقات السياسية بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ولقد ترتب على هذه السياسات من جانب العراق وليبيا وزيادة التحويلات العينية خارج هذه الدول ، وكذلك زيادة عمليات تهريب الصرف الأجنبي من جانب العمال ، وذلك في حالة تجاوز مدخرات المهاجرين الحد الأقصى المسموح به للتحويل ، كذلك أدت هذه السياسات إلى زيادة عمليات بيع السلع الاستهلاكية والمعمرة في مواسم أجازات المهاجرين ، وهو ما ساعد على انعاش القطاعات التجارية بها في تلك الأوقات .

أما القسم الثاني فيضم باقي الدول النفطية ، حيث لا تفرض هذه الدول قيودا من أي نوع على هذه التدفقات الخارجية للتحويلات ، كذلك فإن دخول العمال ليست خاضعة للضرائب

على الدخل أو غيرها من الرسوم . أكثر من ذلك فإن المهاجرين يستفيدون إلى حد كبير من برامج الرفاهية التي تتبناها هذه الدول . حيث يدفعون السعر المدعم لكافة السلع والخدمات المدعمة في الغالب ، وقد لا يقتصر ذلك الأمر على العامل المهاجر فقط وإنما يمتد إلى باقي أفراد أسرته ، ويؤدي ذلك إلى رفع مستويات الدخل الحقيقي للعمال المقيمين في هذه الدول . وربما تلعب وفرة موارد الصرف الأجنبي دورا هاما في تبني هذه الدول لهذه النظرة نحو التحويلات ، غير أنه من الواضح أن وفرة موارد الصرف الأجنبي للدول العربية النفطية لم تعد مضمونة على المدى الطويل .

وأخيرا فإن درجة الاستقرار السياسي للدولة المضيفة تلعب دورا هاما في التأثير على ميل المهاجرين نحو تحويل مدخراتهم إلى الخارج ، فكلما ازدادت درجة الاستقرار السياسي للدولة المضيفة مال المهاجرون نحو تأجيل قرار التحويل للمدخرات ، على سبيل المثال فقد أدى العدوان العراقي على الكويت وعودة ملايين العمال من الكويت والعراق وباقي دول الخليج إلى إحداث زيادة كبيرة في مستوى التحويلات التي تتم خارج الدول العربية النفطية ، وبصفة خاصة بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، ليس فقط في أثناء الأزمة ، وإنما أيضا في أعقاب الأزمة كما سنرى فيما بعد .

٣/٤ـ العوامل الخاصة بالدول المصدرة للعمالة:

فيما يتعلق بدول الأصل يفترض أن المهاجرين يقومون باتخاذ العديد من القرارات المتصلة بمدخراتهم منها ، أن على المهاجر أولا أن يحدد ما إذا كان سيحتفظ بمدخراته في الخارج أو سيرسلها إلى دولة الأصل ، فإذا ما قرر المهاجر تحويل هذه الأموال إلى دولة الأصل ، فإن هناك قرارا آخر لابد وأن يقوم به وهو ما يتعلق باختيار القنوات الرسمية أو القنوات غير الرسمية للتحويل . كذلك فإن هناك قرارا مكملا ومتعلقا بما إذا كان التحويل سيتم بالعملة المحلية لدولة الأصل أو بالعملات الأجنبية ، إن هذه القرارات تعتمد على مجموعة من العوامل المرتبطة بدولة الأصل .

ويقوم المهاجرون بتحويل مدخراتهم أساسا لغرضين : الأول هو توفير الاحتياجات المعيشية للأسرة في دولة الأصل ، والثاني لأغراض الاستثمار في دولة الأصل ، وتعد التحويلات لأغراض توفير احتياجات الأسرة من العناصر المهمة المتعلقة بقرار الهجرة أساسا . وعادة ما لا يتأثر في هذا الجزء من تحويلات المهاجرين بأي من الحوافز المختلفة في الدولة المضيفة والتي قد

تهدف إلى الحد من عمليات التحويل . كما لا تتأثر بالحوافز في دول الأصل والتي تهدف إلى زيادة عمليات التحويل ، وتلعب مستويات الدخول في دولة الأصل الدور الأساسي في تحديد مقدار هذه التحويلات ، وبما أن هذه التحويلات سوف تستخدم لدعم استهلاك الأسرة في دول الأصل ، فإن انخفاض مستويات الدخول هناك سوف يدفع بالمزيد من التحويلات للمحافظة على مستويات المعيشة للأسر في دولة الأصل .

ويلعب معدل التضخم دورا أساسيا في تقلبات الدخول الحقيقية بالنسبة للكثير من الدول المصدرة للعمالة ، ومن ثم يؤدي ارتفاع معدلات التضخم في دول الأصل إلى تشجيع المهاجرين نحو تحويل كميات أكبر للمحافظة على مستويات الاستهلاك ، غير أن المناخ التضخمي في دولة الأصل يؤدي غالبا إلى تخفيض قيمة العملة المحلية في النهاية ، وعندما يتم التخفيض ، فإن الضغوط نحو تحويل كميات أكبر من المدخرات سوف تقل ، إذ أن كمية المدخرات التي سيتم تحويلها ـ بالعملات الأجنبية ـ سوف يتم استبدالها بكميات أكبر من العملات المحلية .

من ناحية أخرى فإن التحويلات لأغراض الاستثمار تعكس فروق معدلات العائد على الأصول المالية بين الدولة المضيفة ودولة الأصل ، فإذا كانت معدلات العائد في دولة الأصل أقل من الدولة المضيفة ، فإن المهاجرين سوف يفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم في الخارج ، ومن المفترض أن يكون المهاجر هجرة مؤقتة مهاجرا لهدف ، حيث يتمثل الهدف في هذه الحالة في تكوين قدر محدد من المدخرات ثم العودة مرة أخرى إلى دولة الأصل . ومع ذلك فإنه في ظل ظروف الهجرة المؤقتة سوف يكون أمام المهاجر خيار الاحتفاظ بأمواله في الدولة المضيفة حتى عودته ، ويقوم بتحويل قدر صغير منها لأغراض إعالة الأسرة ، وبالطبع كلما ازدادت مدة إقامة المهاجر أو توقع إقامته لفترة طويلة ، فإنه يصبح أكثر اندماجا في الدولة المضيفة ، ومن ثم يقل احتمال إرساله مدخراته إلى دولة الأصل بصفة دورية . وفي حالة الهجرة الدائمة فإن التحويلات إلى دولة الأصل تتوقف تماما ، من ناحية أخرى فإنه من المتوقع أن تعتمد التحويلات لأغراض الاستثمار على مستويات النشاط الاقتصادي في دولة الأصل ، فكلما ازدادت مستويات النشاط الاقتصادي في دولة الأصل ازدادت التحويلات لأغراض الاستثمار .

وتعد موارد الصرف الأجنبي محدودة في العديد من دول الأصل ، كما أنها من الأصول المرغوب فيها من جانب الأفراد ، بصفة خاصة في الدول التي تكون معدلات الصرف مغالى فيها Overvalued ، ويعد التحويل من خلال القنوات الرسمية أو غير الرسمية من القرارات ذات

الأهمية الحيوية للعديد من دول الأصل ، بصفة خاصة عندما تكون معدلات الصرف مثبتة Pegged . ففي الدول التي تكون فيها الأسواق السوداء للصرف الأجنبي نشطة فإن المهاجرين سوف يكون لديهم فرصة لتحويل مدخراتهم من خلال هذه الأسواق ، أو من خلال القنوات الرسمية ، ويعتمد هذا القرار على الفروق الموجودة بين معدلات الصرف السائدة في السوقين ، وكلما أصبحت الفروق بين هذين السوقين جوهرية فإن نسبة التحويلات التي تتم من خلال السوق السوداء للنقد الأجنبي سوف تزداد ، إذ أن توافر هذه الفروق يكون حافزا قويا يكون لتفضيل القنوات غير الرسمية .

وقد توجد عدة متغيرات أخرى يمكن أن تحد من التحويلات عبر القنوات الرسمية مثل هيكل المخاطرة في دولة الأصل ، المتصل بمعدلات الضريبة على الدخول وغيرها من العوامل ، كذلك فإن هناك بعض الأبعاد الأخرى المهمة لتدفق التحويلات مثل عدم الاستقرار السياسي لدولة الأصل .

٥ـ التحويلات من الدول العربية النفطية:

ترتكز معظم الكتابات الاقتصادية عن التحويلات على أثر التحويلات في الدول المصدرة للعمالة ، وفي هذه الدراسة سوف نحاول أن نتعامل مع أثر تدفقات التحويلات في الدول المستوردة للعمالة ، ولأغراض الدراسة سوف نركز على الدول العربية المصدرة للنفط ، حيث إن هذه الدول هي الوحيدة تقريبا التي يمكن تمييزها على أنها الدول التي تواجه تدفقا جوهريا صافيا للمهاجرين إلى أسواق العمل بها ، أما باقي الدول المستوردة للعمالة فإنها تواجه وبدرجات مختلفة تدفقا إلى الداخل وإلى الخارج في نفس الوقت ، كذلك فإن التحويلات التي تتدفق إلى خارج هذه الدول تمثل أعلى معدلات لتحويلات العمال في العالم ، ولهذا السبب فإنها تمثل حالة مثالية لأغراض الدراسة ، وبسبب اعتبارات توافر البيانات سوف نقتصر التحليل على البحرين والكويت والسعودية وقطر وعُمان وليبيا فقط ، أما باقي الدول العربية النفطية فلا تنشر بيانات عن تدفقات تحويلات العمال خارج اقتصادياتها .

ولكي نعبر عن أهمية التحويلات إلى خارج حدود هذه الدول سوف نقوم أولا بحساب اجمالي تدفقات تحويلات المهاجرين من هذه الدول ، ثم نقوم بحساب نسبة التحويلات إلى

الدخل المحلي في هذه الدول ، كذلك سوف نقوم بحساب نسبة التحويلات من هذه الدول إلي صادراتها ، وهو ما يعبر عن نزيف الصرف الأجنبي في هذه الدول نتيجة للتحويلات ، كذلك سوف نقوم بحساب نسبة التحويلات إلى الاحتياطيات الدولية لهذه الدولة ، وتوضح الجداول رقم (١) ـ (٦) هذه الحسابات .

ويوضح الجدول رقم (١) اجمالي التحويلات من الدول العربية النفطية الخمس ، ومن الجدول يلاحظ أن التحويلات تزايدت بصورة واضحة من حوالي ٥ , ١ مليار دولار عام ١٩٧٦ إلى ٨ , ٨ مليار دولار عام ١٩٨٣ ، وترجع هذه الزيادة إلى زيادة الدخول النفطية لهذه الدول وما تبعها من تبني خطط طموحة للتنمية أدت إلى زيادة أعداد العمال المهاجرين بصورة واضحة ، وبالتالي التحويلات ، ثم حدث نوع من الركود النسبي في تدفق التحويلات إلى خارج الدول النفطية على مدى الفترة من ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٧ ، وهو ما يمكن تفسيره أيضا في ضوء تطورات أسعار النفط في تلك الفترة ، حيث مالت أسعار النفط منذ عام ١٩٨٣ إلى الانخفاض بصفة مستمرة حتى بلغت أدنى مستوياتها عام ١٩٨٦ ، ولقد أدى ذلك إلى حدوث نوع من الركود النسبي في مستويات الاستثمار في الدول العربية النفطية ، ومن ثم انخفاض الطلب على العمالة الوافدة ، غير أن التحويلات قد أخذت في التزايد بصورة غير عادية بدءا من عام ١٩٨٨ وبصفة خاصة في أعقاب حرب تحرير الكويت ، ولقد حققت التحويلات أقصى مستوياتها عام ١٩٩٣ ، حيث بلغت حوالي ٥ , ١٨ مليار دولار ، وتعكس هذه الزيادة في التحويلات من الدول النفطية أساسا ردود أفعال العمال المهاجرين حيال تزايد مخاطر عدم الاستقرار السياسي في المنطقة والتي صاحبت عاصفة الصحراء ، واستمرار التهديد العراقي لدولة الكويت ، والذي دفعهم نحو تحويل مدخراتهم بسرعة إلى دولة الأصل ، فضلا عن ذلك فقد بدأت أعداد المهاجرين من جنسيات معينة في التناقص بفعل عمليات إعادة هيكلة العمالة الوافدة في دول الخليج ، والتي ترتب عليها عودة عدد كبير من المهاجرين الفلسطينيين والسودانيين واليمنيين والأردنيين ومن ثم عودة مدخراتهم معهم .

١/٥ ـ تحويلات العمال والناتج المحلي الإجمالي للدول النفطية

توضح الجداول (٢) ـ (٦) أن التحويلات في معظم الدول النفطية في المنطقة العربية تمثل نسبا مرتفعة من الدخل القومي لهذه الدول ، ففي حالة البحرين تعد هذه النسبة مرتفعة للغاية

بأي معيار ، فوفقا للجدول رقم (٢) يلاحظ أن نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٧٨ بلغت في المتوسط حوالي ٥ , ١٣٪ ، ومع ارتفاع أسعار النفط التي صاحبت الحرب العراقية الإيرانية فإن نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت إلى حوالي ٨ , ٨٪ في المتوسط خلال الفترة من ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤ . وبدءا من عام ١٩٨٥ أخذت نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين في الزيادة بصورة واضحة ، حيث بلغت النسبة في المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢ حوالي ٢١٪ ، وهي نسبة مرتفعة جدا ، وتمثل هذه النسبة أعلى نسبة للتحويلات إلى الناتج المحلي في دول الخليج ، وترجع الزيادة في نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي للبحرين إلى عدة عوامل ، فقد حدث تزايد في القيمة المطلقة للتحويلات التي تتم خارج البحرين ، ولقد كان ذلك مصحوبا بانخفاض في الناتج القومي المسجل وانخفاض قيمة الدينار البحريني ، وبما أن الحسابات تتم بالدولار الأمريكي فإن نسب التحويلات إلى الناتج القومي تزايدت بصورة جوهرية ، وفي الواقع فإن النسب المنخفضة خلال عامي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ ترجع إلى التغطية الإحصائية للتحويلات بحسب التصنيف الجديد لميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي ، والذي بمقتضاه تناقصت التحويلات المسجلة من البحرين بصورة واضحة .

وعلى الرغم من كون المملكة العربية السعودية تمثل أكبر اقتصاد في المنطقة العربية من حيث حجم ناتجها المحلي ، فإن نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي بها قد بلغت مستويات مرتفعة ، فمن الجدول رقم (٣) يتضح أن نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي في أوقات ارتفاع أسعار النفط بلغت حوالي ٦ , ٢٪ فقط في المتوسط ، وذلك خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢ ، وبدءا من عام ١٩٨٣ ، حيث أخذت أسعار النفط في الانخفاض ، مالت التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى الزيادة بصورة بسيطة ، إذ بلغت هذه النسبة في المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٨ حوالي ٢ , ٦٪ ، غير أنه بدءا من عام ١٩٨٩ بدأت النسبة في الارتفاع بصورة واضحة حتى بلغت ٧ , ١٢٪ عام ١٩٩٤ ، وباعتبار أن المملكة العربية السعودية هي أكبر اقتصاد في المنطقة العربية ، فإن هذه النسب المرتفعة توضح مدى ضخامة التحويلات التي تتدفق خارج المملكة .

أما بالنسبة لعُمان فإن الجدول رقم (٤) يوضح أن نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي قد أخذت في التزايد المستمر ولم تتأثر بانخفاض أسعار النفط ، إذ أنه حتى في السنوات التي

مالت فيها أسعار النفط نحو الانخفاض في أواسط الثمانينات استمرت نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الاجمالي في التزايد ، ويمكن تفسير هذه الزيادة المستمرة بأن عُمان قد بدأت خططها التنموية الطموحة في وقت متأخر نسبيا في باقي دول الخليج ، ومن ثم ففي الوقت الذي قاربت فيه الدول النفطية على الانتهاء من مشروعات البنية التحتية بها ، كانت عُمان في أوائل مراحل التنمية ، ومن ثم استمر تزايد الطلب على العمال المهاجرين حتى في ظل انخفاض أسعار النفط ، فقد استمرت نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي في عُمان في الزيادة من ٤ , ٧٪ عام ١٩٧٦ إلى حوالي ١٢٪ عام ١٩٨٦ ، وبدءا من ذلك التاريخ بدأت التحويلات في التقلب حتى بلغت أقصى مستوياتها عام ١٩٩٣ عند ٢ , ١٢٪ .

ويوضح الجدول رقم (٥) أن نسبة تحويلات العمال إلى الناتج المحلي الإجمالي في الكويت أقل النسب بين دول الخليج ، فقد بلغت نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥ حوالي ٨ , ٣٪ . وبدءا من عام ١٩٨٥ بدأت التحويلات في الارتفاع بصورة بسيطة ، وباستثناء عام ١٩٩٠ (العدوان العراقي على الكويت) ، فإن نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الكويت بلغت في المتوسط حوالي ٢ , ٥٪ ، ويعكس استقرار هذه النسبة طبيعة هيكل العمالة المهاجرة في دولة الكويت ، حيث كان يعيش قبل الغزو حوالي نصف مليون فلسطيني بصفة شبه دائمة ، ومن ثم فلم تكن أهداف عملية التحويل ضمن سلم أولويات هؤلاء المهاجرين ، غير أنه بعد حرب تحرير الكويت وتغير هيكل العمالة المهاجرة ، أخذت نسبة التحويلات في الزيادة بصورة ملحوظة .

كذلك يوضح رقم (٦) أن نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا قد بلغت ١ , ٧٪ في عام ١٩٨٣ وهي أعلى مستوياتها ، ويوضح الجدول أنه لا يوجد نمط معين لسلوك نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا ، ففي الوقت الذي مالت فيه نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا مالت إلى الارتفاع ، وبشكل عام فإن نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت في المتوسط حوالي ٥ , ٣٪ ، وهي أقل نسبة للتحويلات إلى الناتج المحلي في الدول العربية .

على أننا لابد نأخذ هذه الحسابات بنوع من الحذر ، ذلك أن جانبا كبيرا من حركات هجرة العمال إلى ليبيا قد تم بصورة سرية ، وهو النمط الذي صبغ هجرة العمال المصريين والسودانيين والتونسيين إلى ليبيا ، وهؤلاء ليس من حقهم ، بحسب قوانين الرقابة على الصرف ، استبدال الدينار الليبي والتحويل وفقا للحد الأقصى المفروض على عملية التحويل من خلال قنوات

التحويل الرسمية ، ومن ثم فإن جانبا كبيرا من التحويلات خارج ليبيا تتم بصورة سرية ، أو في صورة عينية ، إذ أنه من المتوقع أن يلجأ المهاجرون بصفة قانونية ، في حالة زيادة مدخراتهم عن الحد الأقصى المسموح به للتحويل ، إلى تحويل المدخرات الزائدة عن الحد الأقصى إما من خلال تهريب العملة الأجنبية أو من خلال التحويل العيني ، أي عن طريق شراء السلع المعمرة أو الاستهلاكية ثم إعادة بيعها في دول الأصل بعد العودة ، وهو سلوك معروف للمصريين والسودانيين الذين عملوا في ليبيا ، ومثل هذه التحويلات لا تسجل في ميزان المدفوعات الليبي ، وبالتالي فإن الحسابات السابقة لا تعبر عن النسب الحقيقية للتحويلات إلى الناتج المحلي في ليبيا .

ومن التحليل السابق يلاحظ بصفة عامة أن تدفق تحويلات العمال إلى خارج الدول النفطية كان مرتبطا بصورة أساسية بتطورات أسعار النفط باعتباره سلعة التصدير الأساسية لتلك الدول ، والمكون الأساسي لحسابات الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول .

٢/٥ ـ تحويلات العمال وصادرات الدول النفطية

تعبر نسبة تحويلات العمال إلى الصادرات عن النسبة التي يتم استنزافها من مجمع الصرف الأجنبي الأساسي في الدول المستوردة للعمالة ، وكلما مالت هذه النسبة إلى الزيادة ، كان ذلك زيادة للضغوط على موارد الصرف الأجنبي للدول المستوردة للعمالة ، وتوضح الجداول أن نسبا جوهرية من حصيلة الصادرات بالصرف الأجنبي للدول النفطية قد تلاشت بسبب التدفق الخارجي لمدخرات المهاجرين ، ولقد أصبحت هذه النسب خطيرة جدا للمملكة العربية السعودية والبحرين وعُمان .

ويوضح الجدول رقم (٢) أن نسبة تحويلات العمال المهاجرين إلى صادرات البحرين بلغت في المتوسط حوالي ٩ , ١٤٪ خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٧٨ ، ثم حدث انخفاض في تلك النسبة خلال السنوات من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٤ ، حيث بلغ متوسط نسبة التحويلات إلى الصادرات حوالي ١ , ٩٪ ، ومنذ عام ١٩٨٥ أخذت النسبة في الارتفاع بصورة لافتة للنظر ، حيث أخذت التحويلات تستنزف نسبة كبيرة من موارد الصرف الأجنبي للبحرين ، وقد بلغت تلك النسبة أعلى مستوياتها عام ١٩٨٦ ، حيث بلغت التحويلات إلى الصادرات البحرينية ٦ , ٣٢٪ ، وفي المتوسط فإن نسبة التحويلات إلى الصادرات خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢

بلغت حوالي ٤ , ٢٦٪ ، وهو ما يعني أن التحويلات أصبحت تلتهم أكثر من ربع حصيلة الصادرات البحرينية .

ومن الجدول رقم (٣) يلاحظ أن نسبة التحويلات إلى الصادرات السعودية كانت متواضعة خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢ ، حوالي ٢ , ٤٪ في المتوسط ، وبدءا من عام ١٩٨٥ أخذت نسبة التحويلات إلى الصادرات في الزيادة بصورة ملحوظة ، وقد بلغت هذه النسبة مستويات خطيرة في السنوات الأخيرة ففي عام ١٩٩٣ بلغت نسبة التحويلات إلى الصادرات ١ , ٣٧٪ ، وخلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٤ بلغت نسبة التحويلات إلى الصادرات السعودية في المتوسط حوالي ٤ , ٢٨٪ ، وتعد هذه النسب كبيرة للغاية وتحتاج من صانع السياسة السعودي إلى اتخاذ إجراء ما لكي يخفف الضغوط على مجمع الصرف الأجنبي في السعودية ، حيث لم يعهد في أي من الدول التقليدية المستقبلة للمهاجرين في العالم من هذه النسب المرتفعة .

أما بالنسبة لعُمان فإن الجدول رقم (٤) يوضح أن نسبة التحويلات إلى الصادرات بلغت في المتوسط ٩ , ١١٪ خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٧٨ ، ثم حدث نوع من الانخفاض الطفيف خلال الفترة من ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ ، حيث بلغت حوالي ٩ ,٨٪ في المتوسط ، إلا أن هذه النسبة قد أخذت في الزيادة بصورة ملحوظة حتى بلغت أعلى مستوياتها عام ١٩٨٦ ، حيث بلغت حوالي ٣١٪ ، وفي المتوسط بلغت نسبة التحويلات إلى الصادرات خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٣ حوالي ٥ , ٢١٪ .

كذلك يلاحظ من الجدول رقم (٥) أن نسبة التحويلات إلى الصادرات في الكويت أخذت في التزايد بصورة مستمرة من ٦ , ٣٪ عام ١٩٨١ إلى ٩ , ٩٪ عام ١٩٨٥ ، ومع استمرار أسعار النفط في الانخفاض قفزت هذه النسبة إلى أعلى مستوياتها عام ١٩٨٨ ، حيث بلغت ٣ , ١٥٪ ، وبإهمال عام ١٩٩٠ حيث حدث العدوان العراقي على دولة الكويت ، فإن متوسط نسبة التحويلات إلى الصادرات الكويتية بلغ ٨ , ١٤٪ .

وبالنسبة لليبيا فإن الجدول رقم (٦) يوضح أن نسبة التحويلات إلى الصادرات في ليبيا خلال الفترة من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٠ بلغت في المتوسط ٣ , ٤٪ وبدءا من عام ١٩٨١ أخذت هذه النسبة في الازدياد بصورة ملحوظة ، حتى تحققت أعلى مستوياتها عام ١٩٨٣ عندما بلغت ٤ , ١٦٪ ، وفيما عدا السنوات ١٩٨٢ إلى ١٩٨٤ ، حيث بلغت نسبة التحويلات في المتوسط ٧ , ١٢٪ ، فإن نسبة التحويلات إلى الصادرات الليبية قد بلغت في المتوسط ٢ , ٨٪ . وغنى عن

البيان أن هذه النسب لابد وأن تؤخذ بنوع من الحذر للأسباب السالف ذكرها عن طبيعة عملية الهجرة إلى ليبيا .

٣/٥ ـ تحويلات العمال والاحتياطيات الدولية للدول النفطية(٨)

توضح نسبة تحويلات العمال إلى الاحتياطيات الدولية المقارنة بين تدفق التحويلات إلى الخارج بالنقد الأجنبي وما تملكه الدولة من احتياطيات دولية من العملات الأجنبية ، وعادة ما تعبر الاحتياطيات الدولية عن مدى متانة المركز التمويلي الخارجي للدولة ، وغالبا ما تنسب الاحتياطيات الدولية إلى الواردات ، حيث تحسب بعدد أشهر الواردات التي يمكن تغطيتها بالاحتياطيات الدولية في العملات الأجنبية ، ومرة أخرى فإن ارتفاع نسبة التحويلات إلى الاحتياطيات الدولية يعكس القدر الذي تستنزفه التحويلات من مصادر النقد الأجنبي للدول المستوردة للعمالة .

وفيما يتعلق بالبحرين فقد بلغت نسبة تحويلات العمال إلى الاحتياطيات الدولية حوالي ٥٣,٧٪ في المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٧٦ إلى ١٩٧٨ ، ثم أخذت تلك النسبة في الانخفاض بدءا من عام ١٩٧٩ ، وفي المتوسط بلغت تلك النسبة ٩ , ٢٥٪ خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٤ ، وبدءا من عام ١٩٨٥ بدأت نسبة التحويلات إلى الاحتياطيات الدولية للبحرين في الازدياد مرة أخرى ، حيث بلغت في المتوسط ٩ , ٥٨٪ خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢ .

أما فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية فإن الجدول رقم (٣) يوضح أن نسبة التحويلات إلى الاحتياطيات الدولية كانت متواضعة خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٨ ، حيث بلغت تلك النسبة في المتوسط ٦ , ١٦٪ ، غير أنه بدءا من عام ١٩٨٩ بدأت تلك النسبة في الزيادة بصورة سريعة للغاية حيث حققت نسبة التحويلات إلى الاحتياطيات الدولية السعودية أعلى مستوياتها عام ١٩٩٢ عندما بلغت ٧ , ٢٢٥٪ ، وهي أعلى نسبة بين مجموعة الدول المستوردة للعمالة في المنطقة العربية ، وتعد هذه النسبة أعلى نسبة للتحويلات إلى الاحتياطيات الدولية للدول المستوردة للعمالة في العالم ، وخلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ بلغت نسبة التحويلات إلى الاحتياطيات الدولية في المملكة حوالي ١٧٢٪ في المتوسط ، وهي نسبة مرتفعة جدا .

---

(٨) يقصد بالاحتياطيات الدولية هنا اجمالي ما تملكه الدول من احتياطيات دولية فيما عدا الذهب .

ومن الجدول رقم (٤) يلاحظ أن نسبة التحويلات إلى الاحتياطيات الدولية لسلطنة عُمان كانت تتراوح حول نسبة متوسطة تساوي ٦٩٪ ، وذلك إذا ما أهملنا عام ١٩٩٣ حيث بلغت نسبة التحويلات إلى الاحتياطيات الدولية للسلطنة ١٥٠,٦٪ .

ويوضح الجدول رقم (٥) أن نسبة التحويلات إلى الاحتياطيات الدولية للكويت كانت متقلبة بصفة مستمرة خلال فترة الدراسة ، وقد بلغت التحويلات أعلى مستوى لها عام ١٩٨٨ حيث بلغت ٦١,٣٪ ، وفيما عدا أعوام ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ و١٩٩٤ ، فإن نسبة التحويلات إلى الاحتياطيات الدولية بلغت في المتوسط ١٨,٦٪ .

كان يلاحظ من الجدول رقم (٦) أن نسبة التحويلات إلى الاحتياطيات الدولية لليبيا بلغت في المتوسط ٣٦,٥٪ خلال عامي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ، وفيما يتعلق بباقي السنوات نجد أن نسبة التحويلات إلى الاحتياطيات الدولية تعد أقل النسب بين الدول المستوردة للعمالة في المنطقة العربية ، حيث بلغت تلك النسبة في المتوسط خلال باقي الأعوام حوالي ١١,٢٪ .

إن التحليل السابق يوضح أن تحويلات العمال من الدول العربية المستوردة للعمالة بلغت مستويات حرجة ، حيث تمثل هذه التحويلات نسبا عالية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية ، كما أصبحت هذه التحويلات تستنزف نسبا كبيرة من حصيلة صادرات الدول النفطية بالصرف الأجنبي ، فضلا عن ذلك فإن نسب تحويلات المهاجرين إلى الاحتياطيات الدولية بالنقد الأجنبي لهذه الدول مرتفعة للغاية . إن هذه النسب المرتفعة للتحويلات تقتضي من الدول العربية النفطية أن تتخذ بعض الاجراءات لكي تستوعب نسبة أكبر من التحويلات داخل اقتصادياتها الوطنية ، ذلك حتى تحد من استنزاف الصرف الأجنبي خارج اقتصادياتها وهو ما نقوم باستعراضه في القسم التالي .

٦ـ خيارات السياسة

وجهت الكتابات الاقتصادية في مجال التحويلات اهتماما محدودا جدا لدور السياسات الخاصة بالدول المستقبلة للعمالة في التأثير على التدفق الخارجي لتحويلات المهاجرين ، وربما يعكس ذلك حقيقة أن معظم الدول المستقبلة للعمالة لم تتخذ أية اجراءات للتدخل للتأثير

على التدفق الخارجي للتحويلات ، وتعد هذه النظرة الكريمة نحو التحويلات من الأمور المهمة للغاية بالنسبة للدول المصدرة للعمالة ، إذ يعتمد تدفق التحويلات إلى دول الأصل ليس على سياسات التشغيل ومن ثم الطلب على العمالة في الدول المستوردة للعمالة فقط ، ولكن أيضا على مدى استعداد الدول المستقبلة للعمالة للسماح للتحويلات بأن تتدفق باستمرار إلى دول الأصل .

على أنه ليس هناك ضمان لاستمرار الدول المستقبلة للعمالة في المنطقة العربية في تبني هذه النظرة نحو التحويلات في الأجل الطويل ، فمع تزايد الآثار السلبية لعمليات استيراد العمالة في الخارج فإن الحد من التحويلات قد يكون أحد السياسات التي قد تلجأ إليها هذه الدول ، إن النسب المرتفعة للتحويلات التي تواجهها كل من السعودية و ،البحرين وعُمان هذه الأيام قد تلفت نظر السلطات لكي تتخذ من الإجراءات ما يحد من تدفق التحويلات .

وبناء على المناقشة السابقة فإن الدول العربية النفطية يمكنها أن تلجأ إلى مزيج من السياسات الآتية لتعظيم القدر الذي يتم امتصاصه من مدخرات العمال المهاجرين بواسطة اقتصادياتها الوطنية .

١ـ لابد في النهاية أن ننوه إلى أن محاولة الامتصاص الكامل لمدخرات المهاجرين داخل اقتصاديات الدول العربية النفطية غير ممكنة من الناحية العملية ، خصوصا أن فرص الاندماج التام للمهاجرين في اقتصاديات هذه الدول تعد محدودة جدا ، ذلك أن احتمالات الحصول على حق الإقامة الدائمة أو الجنسية في هذه الدول تعد شبه مستحيلة ، بعكس الحال في الدول الأخرى المستقبلة للعمالة ، ومن ثم يجب التعامل بحذر من تحويلات العمال إذا ما أريد الاستفادة من الإمكانيات الاستثمارية لمدخرات العمال المهاجرين ، ويمكن للدول النفطية أن تعتمد بصفة أساسية على اجراءات السياسة وهيكل الحوافز المختلفة لرفع درجة الامتصاص لمدخرات المهاجرين بواسطة اقتصادياتها الوطنية .

٢ـ إن مستويات البطالة المرتفعة في الدول المصدرة للعمالة تعطي الدول النفطية قوة تفاوضية هائلة تمكنها ليس فقط من تحديد أجور العمال الذين يتم استقبالهم ، وإنما أيضا من استيعاب نسب كبيرة من مدخرات المهاجرين ، فمن الممكن تعميم بعض البنود التعاقدية في عقود العمل لأي نوعية من المهاجرين بالشكل الذي يحد من حرية تدفق تحويلات العمال خارج تلك الدول بصورة جزئية .

٣ـ قد تحتاج الدول العربية النفطية إلى ممارسة بعض أنواع الرقابة على الصرف الأجنبي للتحكم في تدفق الصرف الأجنبي خارج حدود دولها ، على سبيل المثال فإن الدول النفطية يمكنها أن تفرض حدا أقصى على النسبة التي يمكن للمهاجرين استبدالها وتحويلها بالصرف الأجنبي من إجمالي الدخول التي يحصلون عليها في الدولة المضيفة ، وذلك من خلال القنوات البنكية الرسمية ، وبالرغم من أن ذلك الأمر يتناقض مع الاتجاه العالمي نحو تحرير التجارة والمدفوعات الدولية ، كما سوف يشجع على عمليات تهريب الصرف الأجنبي خارج حدود هذه الدول إلا أنه سوف يؤدي إلى الحد من التحويلات من خلال زيادة مبيعات السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة ، ومن ثم سوف يعمل على انعاش القطاع التجاري في هذه الدول بصورة أكبر ، على سبيل المثال فإن الكويت تعاني حاليا من كساد في قطاعها التجاري بسبب التحول الذي حدث في تركيبة هيكلة العمالة المهاجرة والمقيمة فيها ، وذلك بعد رحيل ما يقرب من نصف مليون فلسطيني في أعقاب حرب تحرير الكويت ، كذلك فإن مبيعات السيارات وغيرها من السلع الاستهلاكية المعمرة انخفضت في أعقاب الغزو نتيجة أنماط الاستهلاك والادخار الجديدة للمجتمعات المهاجرة بعد الغزو ، فإذا ما قامت الكويت بوضع حد أقصى حول تحويلات مدخرات العمال فإن ذلك سوف ينعش القطاع التجاري الكويتي مرة أخرى .

وينبغي التنويه إلى أن فرض الحد الأقصى للتحويل لابد وأن يتطلب بالطبع فرض نوع من الرقابة على أعمال مكاتب الصرافة خارج البنوك التجارية وذلك لأغراض التطبيق الفعال لهذه السياسة .

٤ـ إن سياسة إعفاء الدخول من الضرائب والتي تتبعها معظم الدول العربية النفطية تهدف إلى رفع مستويات الرفاهية للمواطنين وتخفيف الأعباء عنهم ، إلا أن مد هذه السياسات للعمال المهاجرين تعد مسألة غير مبررة من الناحية المنطقية ، خصوصا أن الدول التقليدية المستقبلة للعمالة لا تعفي المهاجرين إليها من الضرائب على الدخول ، فضلا عن ذلك فإن دول الأصل لا تعفيهم منها أيضا ، إن فرض الضرائب على دخول المهاجرين قد تبدو سياسة جيدة بالنسبة للدول التي تواجه صعوبات مالية فيما يتعلق بايراداتها النفطية . على الأقل فإن الدول التي تمنح إعفاءا كاملا من الضرائب على الدخول يمكنها أن تقوم باخضاع دخول المهاجرين بصورة جزئية للضرائب على الدخل ومن ثم التحويلات .

٥ـ إن كافة الدول العربية النفطية تقوم بتدعيم امدادات الكهرباء والمياه والغاز والبنزين ، كما تقوم بدعم خدمات الصحة والتعليم ، والسلع الغذائية الأساسية ، بصفة خاصة الخبز ، وتقوم سياسة دعم السلع والخدمات الأساسية على أساس محاولة الحكومة ضمان حد أدنى من مستويات الرفاهية لمواطنيها ، غير أن العمال المهاجرين إلى هذه الدول يسمح لهم أيضا بالاستفادة من هذه السلع والخدمات المدعمة ، وهو ما يعد جانبا من الدخول الحقيقية التي يحصل عليها المهاجرون نتيجة إقامتهم في الدول المستوردة للعمالة بالتبعية ، غير أن المهاجرين عادة ما يقومون بدفع التكاليف الحقيقية لهذه السلع في بلادهم ، وكذلك الحال في البلاد المستقبلة للعمالة خارج المنطقة العربية ، إن نسبا معقولة من دخول المهاجرين يمكن امتصاصها إذا تم تحميل المهاجرين بالتكلفة الحقيقية للسلع والخدمات ، ومن ثم حرمانهم من الدعم المقدم للمواطنين .

وقد تبدو عملية حرمان المهاجرين من التمتع بدعم السلع والخدمات والمقدم بواسطة الدول المستوردة للعمالة عملية صعبة التطبيق من الناحية العملية ، ولذلك فإن من السياسات الأخرى الأكثر فعالية والتي يمكن أن تتبعها الدول النفطية هي تحميل جميع المستهلكين بالتكلفة الحقيقية للسلع والخدمات ، سواء أكانوا مواطنين أو مهاجرين ، ثم تقوم الحكومة بعد ذلك بمنح إعانة نقدية للمواطنين فقط تتماشى مع عدد أفراد الأسرة أو مستويات الدخل أو أي أساس آخر لتعويضهم عن بيع السلع والخدمات المدعمة بالأسعار الاقتصادية الحقيقية بدلا من الأسعار المدعمة ، وتؤدي هذه السياسة ليس فقط إلى المحافظة على مستويات الرفاهية للمواطنين ، ولكنها سوف تؤدي إلى تحسين عملية استغلال الموارد وتدعيم قوى السوق التي تتشوه بفعل اتباع سياسات الدعم ، فمما لاشك فيه أن استهلاك السلع والخدمات المدعمة عادة ما يكون فيه نوع من الإفراط بسبب انخفاض السعر . إن استبدال الدعم غير المباشر بدعم نقدي سوف يؤدي إلى ترشيد الكميات المستهلكة من الكهرباء والمياه والغاز والبنزين والخبز في الدول النفطية .

٦ـ إن النتائج التي توصلت إليها النماذج القياسية حول سلوك تحويلات المهاجرين توضح ارتفاع درجة حساسية المهاجرون لفروق معدلات الفائدة بين الدول المستوردة للعمالة ودول

الأصل[٩] ، وهو ما يعني أن هناك بعض السبل لامتصاص قدر أكبر مدخرات المهاجرين داخل الدول المستوردة للعمالة ، على الأقل من الناحية النظرية ، ويمكن أن يتمثل ذلك في منح المهاجرين معدلات فائدة تشجيعية ، وفتح أنواع جديدة من حسابات التوفير للمهاجرين ، وتوفير بعض المشروعات الاستثمارية الخاصة ، وإصدار بعض السندات الخاصة التي تعطى عائدا بالصرف الأجنبي يدفع للمهاجرين في دولة الأصل ، وغيرها من السبل التي تهدف إلى تشجيع المهاجرين على الاستثمار في الدولة المضيفة .

٧ـ إن بعض حكومات الدول العربية النفطية تمنع بصورة خاطئة المهاجرين من إحضار أسرهم إلى الدولة المضيفة ، خصوصا بالنسبة للعمال ذوي المستويات الوظيفية المنخفضة ، ولذلك فإن نسبة التحويلات لدعم أسرة المهاجرين تكون مرتفعة ، وفي الواقع يمكن امتصاص جانب كبير من مدخرات المهاجرين في الدول المستوردة للعمالة من خلال تشجيع هؤلاء المهاجرين على استقدام أسرهم ، وفي ذلك الوقت إرغامهم على دفع التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات ، وبصفة خاصة التعليم .

٨ـ وأخيرا فإن التحكم في التحويلات لابد وأن يرتبط برقابة قوية على تراخيص العمل والدخول ، فلابد وأن تصدر تراخيص العمل بصورة أكثر واقعية بما يساعد على توفير فرص أكثر للعمل للوطنيين ، وبما يمنع تجارة الإقامات ، وقد يحتاج هذا الأمر إلى استخدام نظام أكثر فعالية للمعلومات المدنية مثل النظام الذي تستخدمه هيئة المعلومات المدنية في الكويت ، فضلا عن ذلك فإن السيطرة على التحويلات على المدى الطويل ترتبط بصورة أساسية بجهود تلك الدول نحو إعداد الكوادر الوطنية القادرة على المدى الطويل ترتبط بصورة أساسية بجهود تلك الدول نحو إعداد الكوادر الوطنية القادرة على الاحلال محل العمالة الوافدة ، وهو ما نعتقد أن الدول النفطية قد قطعت شوطا كبيرا فيه .

إن استخدام مزيج من هذه السياسات المقترحة يمكن أن يحد من تدفق تحويلات المهاجرين إلى الخارج وفي نفس الوقت يساعد على تعظيم نسبة الدخل التي يتم امتصاصها داخل الاقتصاديات الوطنية للدول المضيفة .

---

(٩) انظر على سبيل المثال : El-Sakka (1993) و El-Sakka (1997) .

جدول رقم (١)

اجمالي تدفق التحويلات المسجلة من الدول العربية النفطية (بالمليون دولار)

السنة	تدفق التحويلات إلى الخارج
1976	1475,9★
1977	2456,4★
1978	3209,6★
1979	3681,6★
1980	4512,6★
1981	7151,4
1982	7939,7
1983	8750,2
1984	8547,7
1985	8717,5
1986	8011,2
1987	7958,1
1988	9655,6
1989	11820,9
1990	14187,9
1991	16023,5★★
1992	16206,4★★
1993	18498,6★★
1994	16914,1★★★

★ لا تتضمن التحويلات من الكويت .
★★ لا تتضمن التحويلات من ليبيا .
★★★ لا تتضمن التحويلات من ليبيا وعمان .
المصدر :

IMF "Balance of Payments Yearbook" Various Issues.

الجدول رقم (٢)
مؤشرات تحويلات المهاجرين: البحرين

السنة	تدفق التحويلات إلى الخارج بالمليون دولار	نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التحويلات إلى الصادرات	نسبة التحويلات إلى الاحتياطيات الدولية
1976	218,9	14,7	14,4	50,4
1977	257,4	13,2	13,9	51,1
1978	308,6	13,1	16,3	62,5
1979	214,6	7,9	8,6	35,0
1980	253,6	8,2	7,4	26,6
1981	311,4	8,9	7,5	20,2
1982	337,7	9,3	9,1	22,0
1983	323,2	8,7	10,4	22,7
1984	374,7	9,6	11,7	28,8
1985	778,5	21,0	26,9	47,0
1986	716,2	22,5	32,6	48,1
1987	672,1	21,2	27,7	58,5
1988	668,6	19,9	27,7	53,4
1989	693,9	19,4	24,5	66,1
1990	879,9	22,0	23,4	71,2
1991	941,5	22,2	26,8	62,2
1992	760,4	17,2	21,9	54,4
1993	184,6★	4,0	5,0	14,2
1994	201,1★	4,1	5,8	17,2

★ ترجع إلى التغطية الإحصائية لبيانات التحويلات بحسب التبويب الجديد لصندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات .

المصدر :

IMF "Balance of Payments Yearbook" Various Issues.

IMF "International Financial Statistics" Various Issues.

الجدول رقم (٣)
مؤشرات تحويلات المهاجرين: المملكة العربية السعودية

السنة	تدفق التحويلات إلى الخارج بالمليون دولار	نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التحويلات إلى الصادرات	نسبة التحويلات إلى الاحتياطيات الدولية
1976	856	1,5	2,4	3,2
1977	1290	2,0	3,1	4,3
1978	2272	3,0	6,1	11,8
1979	2605	2,3	4,4	13,5
1980	3146	2,0	3,0	13,4
1981	4536	3,0	4,0	14,1
1982	4898	4,0	6,5	16,4
1983	4843	4,5	10,7	17,9
1984	5155	5,2	13,8	20,8
1985	5120	5,9	18,6	20,4
1986	4804	6,6	23,8	26,2
1987	4935	6,7	21,3	21,8
1988	6510	8,5	26,7	31,7
1989	8542	10,3	30,1	51,0
1990	11236	10,7	25,3	96,3
1991	13746	11,6	28,8	117,8
1992	13397	10,9	26,6	225,7
1993	15717	13,3	37,1	211,6
1994	15268	12,7	35,8	206,9

المصدر :

IMF "Balance of Payments Yearbook" Various Issues.

IMF "International Financial Statistics" Various Issues.

الجدول رقم (٤)

مؤشرات تحويلات المهاجرين: عُمان

السنة	تدفق التحويلات إلى الخارج بالمليون دولار	نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التحويلات إلى الصادرات	نسبة التحويلات إلى الاحتياطيات الدولية
1976	190	7,4	11,9	86,5
1977	190	6,9	11,7	65,6
1978	193	7,0	12,1	76,0
1979	218	5,8	9,6	52,5
1980	305	5,1	8,1	52,6
1981	422	5,9	9,0	56,7
1982	540	7,1	12,2	61,9
1983	688	8,7	16,2	90,2
1984	839	9,5	19,0	93,5
1985	932	9,3	18,8	85,5
1986	885	12,1	30,9	91,4
1987	741	9,5	19,5	52,8
1988	801	10,5	24,0	76,0
1989	830	9,9	20,4	61,3
1990	856	8,1	15,5	51,2
1991	910	8,9	18,7	54,7
1992	1220	10,8	22,0	61,5
1993	1368	12,2	25,5	150,6
1994	na	na	na	na

المصدر :

IMF "Balance of Payments Yearbook" Various Issues.

IMF "International Financial Statistics" Various Issues.

الجدول رقم (٥)
مؤشرات تحويلات المهاجرين: الكويت

السنة	تدفق التحويلات إلى الخارج بالمليون دولار	نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التحويلات إلى الصادرات	نسبة التحويلات إلى الاحتياطيات الدولية
1976	na	na	na	na
1977	na	na	na	na
1978	na	na	na	na
1979	na	na	na	na
1980	na	na	na	na
1981	584	2,3	3,6	14,4
1982	793	3,7	7,3	13,4
1983	809	3,9	7,1	15,6
1984	939	4,4	7,7	20,5
1985	1028	4,6	9,9	18,8
1986	1084	6,1	15,0	19,7
1987	1102	4,8	13,4	26,6
1988	1179	5,8	15,3	61,3
1989	1283	5,2	11,3	41,4
1990	770	4,2	11,0	39,5
1991	426	3,9★	39,4★	12,5★
1992	829	4,3	12,7	16,1
1993	1229	5,1	12,1	29,2
1994	1445	6,0	13,0	41,3

★ العدوان العراقي على الكويت .

المصدر :

IMF "Balance of Payments Yearbook" Various Issues.

IMF "International Financial Statistics" Various Issues.

الجدول (٦)
مؤشرات تحويلات المهاجرين: ليبيا

السنة	تدفق التحويلات إلى الخارج بالمليون دولار	نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التحويلات إلى الصادرات	نسبة التحويلات إلى الاحتياطيات الدولية
1976	211	1,3	2,4	6,8
1977	719	3,7	6,9	15,0
1978	436	2,3	4,4	10,6
1979	644	2,4	4,0	10,2
1980	808	2,3	3,7	6,2
1981	1298	4,1	8,8	14,4
1982	1426	4,8	10,4	20,2
1983	2032	7,1	16,4	38,9
1984	1240	4,8	11,2	34,1
1985	859	3,5	8,3	14,5
1986	522	2,5	8,4	8,8
1987	508	na	8,4	8,5
1988	497	na	8,7	11,5
1989	472	na	6,5	10,8
1990	446	na	3,9	7,6
1991	na	na	na	na
1992	na	na	na	na
1993	na	na	na	na
1994	na	na	na	na

المصدر :

IMF "Balance of Payments Yearbook" Various Issues.
IMF "International Financial Statistics" Various Issues.

المراجع:

1- Brown, R (1994) **"Migrant' Remittances, Saving and Investment on the South Pacific"** International Labour Review, Vol. 133, No. 3 pp 347-367.

2- Choucri, N. (1986) **"The Hidden Economy: A View of Remittances in the Arab World"** World Development, Vol. 14, pp 497-712.

3- El-Sakka, M.I.T., (1997) **"Migrationm Remittances: Policy Options for Host and Countries of Origin,"** Research Administration, Kuwait University, Project No., CCo 23.

4- -------- (1993) **"Migration Remittances and Macroeconomic Policy Making in Egypt"**, paper presented to "CDC 23 rd Annual Seminar on Population and Development in the Middle East, Africa, and Asia ", Cairo Demographic Center, Cairo, December, 1993.

5- Funkhouser, E. (1995) **"Remittances From International Migration: A Comparision of El-Salvador and Nicaragua."** The Review of Economics and Statistics, Vol. pp. 137-146.

6- Glytsos, N (1996) **"Remitting Behavior of Temporary and permanent Migrants: The Case of Greeks in Germany and Australia"** The Economic Research Forum Conference on "Labour Markets and Human Resource Development", Kuwait, 16-18 Sept. 1996.

7- -------- (1993) **"Measuring the Income Effects of Migrant Remittances: A Methodological Approach Applied to Greece"** Economic Development and Cultural Change. Vol. 42, pp.131-168.

8- --------- (1988) **"Remittances in Temporary Migration: A Theoretical Model and its Testing with the Greek-German Experience"** Welterwirtshaftliches Archiv Vol. 88, pp 524-548.

9- Katseli, L & Glytsos, N (1989) **"Theoretical and Empirical Determinants of International Labour Mobility: A Greek-German Perspective"**, in Gordon, and Thirlwell, (eds) "European Factor Mobility Trends and Consequences", Macmillan, pp. 95-115.

10- Keely, C. (1994) **"Remittances From Labour Migration: Evaluations, Performance and Implications"** International Migration Review, Vol. 28, pp. 500-525.

11- Lucas, R. (1981) **"International Migration: Economic Causes, Consequences and evaluation"** in Kitz, M. et al (eds) **"Global Trends in Migration: Theory and Research on International Population Movements"** pp. 84-109.

12- Lucas, R. and Stark, O. (1988) **"Migration Remittances and the Family, "Economic Development and Cultural Change"** Vol. 36, pp. 216-35.

13- ---------- (1985) **"Motivations to Remit: Evidence from Botswana"** Journal of Political Economy, Vol. 93, pp. 901-18.

14- Lucie, M, & Zimmermann, K (1992) **"Savings and Remittances: Guest Workers in West Germany"**, in Zimmermann, K. (1992).

15- Martin, P, (1994) **"Comparative Migration Policies"**, International Migration Review, Vol. 28 pp. 164-170.

16- Quibria, M.G. (1990) **"On International Migration and the Social Welfare Function"**, Bulletin of Economic Research Vol. 42, pp. 141-153.

17- Russel, S. (1986) "**Remittances from International Migration: A Review in Perspective"**, World Development, Vol. 14, pp. 677-96.

18-Serageldin et al (1981) **"Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa"**. Final report, the World Bank.

19- Straubhaar, T. (1992) **"The Impact of International Migration For Turkey"** in Zimmermann, K. (1992).

20- Swamy, G. (1981) **"International Migrant Worker Remittances: Issues and Prospects"**, World Bank Staff Working Paper, No. 481.

21- Wahba, J. (1996) **"Remittances in the Middle East: A Review"**, The Economic Research Forum Conference on **"Labour Markets and Human Resource Development"** Kuwait, 16-18 Sept., 1996.

22- Zimmerman, K. F (1992) (ed) **"Migrationa and Economic Development"** Springer-Verlag.

23- Schmitt-Rink, G. (1992) **"Migration and International Factor Price Equalization"** in Zimmermann, K. (1992).

مجلة الحقوق

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي . جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق . جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣